الفصل الثاني
ممارسات مُلتبسة

لا جدال بأن تدعيم الدول يتجه نحو سيادة مترَسِّخة. يبدو أن كل شيء يدل على ذلك ويوضِّحه: أفول السلطة البابوية، وامتهان السلطة الإمبراطورية، وإقامة سلطة ملكية قامت بتصفية الميراث الإقطاعي تدريجيّا، وظهور نظام دولي اتجه نحو التوازن. المنطق يقول بأن مجيء الفكرة الثورية الخاصة بالسيادة الوطنية سيؤدي إلى إكمال هذه العملية: إذا كانت جميع السلطات السياسية تجد منبعها بوضوح في الأمة، وإذا كان الملك ليس إلا ممثلاً للأمة، فإن السلطة النهائية التي عظَّمها بودان تكتسب صلابة، ودوامًا، وعدم تجزئة، وتحظى بالمطلق. في مواجهة الأجنبي تكتسب أيضًا المصداقية والاعتراف. إن سلام ويستفالي، والشغف الوطني الشديد الذي ظهر بعده بمائتي عام، ثم سلام ڤرساي يبدو أنهما يعينان مراحل تكريس انتصار يتعذر تعويقه. هكذا كان القرن العشرون مُعَدّا سلفًا لتوزيع الهبات السيادية على العالم بشروعه في المغامرة الكبرى لتصفية الاستعمار.

لهذه الرؤية التطورية الهادئة ظلٌ من الحقيقة. لا جدال بأن المساواة في العلاقات الدولية كانت تحقق تقدمًا كُلَّما خرج البابا من المسرح، وكلَّما أصبح الإمبراطور صاحب سيادة على مملكته وحدها. وبالمثل أصبحت أراضي القرون الوسطى عما قليل أراضيَ وطنية: لقد تحررت من الروابط الشخصية الناشئة عن القانون الإقطاعي لكي تُشكِّل مجموعًا يخضع لسيادة الأمة بأسرها ولا يجوز لأحد التصرف فيه سوى الأمة. وعندما أُسند سلام ويستفالي إلى دول الإمبراطورية حق عقد معاهدات وتحالفات، فإنه لم يكتف بقطع الصلة مع ماض بلغ سبعة قرون: لقد أسس حياة دولية على أساس حق الدول الاختياري (إلىً حد ما) في تحديد

سلوكها تجاه الآخرين. مع ذلك فإن دقة التسلسل التاريخي لا تصمد أمام التحليل، والتعدي على السيادة وخرقها الذي برز، هنا وهناك، لم يكن مجرد أمر وقتيٍّ. إن «حروب الخلافة» التي انتشرت في القرنين السابع والثامن عشر لا تتلاءم مع مثال السيادة: لقد أبرزت الثورة الكبرى انتصار التدخل المألوف وهو نقطة الالتقاء الوحيدة بين رجال القانون في جميع البلدان وبين جنود الثورة الفرنسية؛ كان القرن التاسع عشر هو قرن «الحلف المقدس» [ميثاق روحي تم توقيعه بين القيصر ألكسندرالأول وفرانسوا الأول إمبراطور النمسا وفردريك غليوم ملك بروسيا]، وشهد هذا القرن موجة من الثورات الوطنية التي أسكنت كل منها السيادة في مفاهيم متناقضة انتزعت من النظام الدولي كل أمل في التلاحم.

تندرج حروب الخلافة بصورة عادية في مشروعات لويس الرابع عشر [ملك فرنسا من ١٦٤٣ إلى ١٧١٥] للهيمنة. كانت مطامعه ذاتها ناتجة عن السيادة البازغة: ففي عالم غير محدد البنية، خال من تنظيم متسلسل المراتب، وخاضع لعلاقة القوى، من البديهي أن يصبح السعيً نحو الهيمنة هو القاعدة. هذه القاعدة المؤسِّسَة للحُجَّة الواقعية الخاصة بالطابع الحتمي للحرب تمثل حالة الفطرة السابقة لهوبز وتقيم نفي سيادة الآخر كمبدأ دائم للفعل. يبين التاريخ أن هذا العدوان على السيادة يعثر في كل عصر على أسانيده في المبادئ التي تظهر بأنها الأكثر شرعية أو على الأقل الأكثر فصاحة. كان العصر السلطوي لا يزال متسمًا بالثقافة الإقطاعية، في حين أن شخصنة السيادة [بمعنى تمثل السيادة في شخص] أفرزت أجسامًا مضادة سبق أن أثارت الرعب لدى چان بودان: إذا ما كانت المؤسَّسة غير منفصلة عن الملك، فيمكن أن تعلو حقوق الملك الشخصية فوق جميع الاعتبارات. هكذا كانت حرب الأيلولة (١٦٦٧-١٦٦٨) التي قادها لويس الرابع عشر عند وفاة فيليب الرابع ملك إسپانيا تستهدف المطالبة بتولي ماري تيريز [زوجة لويس الرابع عشر وابنة فيليپ الرابع] للحكم باسم قانون للخلافة يمنح هذا الحق لأطفال الزواج الأول للمتوفي. وبعد مضي بضعة عقود أظهرت حرب الخلافة في إسپانيا (١٧٠١-١٧١٤) أعمال تدخل أكثر وضوحًا: رفض الإمبراطور ليوپولد الأول الاعتراف بوصية شارل الثاني التي نصَّبت فيليپ الخامس حفيد لويس الرابع عشر كخليفة، وطالب بعرش إسپانيا لابنه الأرشيدوق شارل، وواجهت فكرة

السيادة ثلاثة تحديات. لقد أصبحت أيلولة السلطة في المملكة الإسپانية موضوعًا تهتم به أوروپا بأسرها: في مواجهة فرنسا تمت تعبئة حلف كامل (الإمبراطورية الإنجليزية، والأقاليم المتحدة، والأمراء الألمان، والساڤوا، والبرتغال) لدعم ترشيح شارل. في الواقع أن شركاء إسپانيا في المسرح الدولي كانوا يتصورون السلطة النهائية التي تجسدها إسپانيا دوليّا تتمثل في شخص الحاكم وفي سلالة حاكمة منفصلة عن الدولة ومؤسساتها، أي عن «الجمهورية»، وذلك وفقًا لمفهوم بودان منذ قبل قرنين من الزمان حينما ثار ضد التدخلات الإسپانية في الحرب الدينية الفرنسية. وفي هذا الجدل الذي سرعان ما تحول إلى حرب، كانت منابع النزاع بين الأسر الحاكمة تخلط بين الداخل والخارج، ولم يميز البرانسيون مطلقًا بين الخطأ والصواب، بين الشرعي وغير الشرعي، بين الكلام المسموح به وغير المسموح به. كانت هذه الحرب نزاع قوة مألوفًا، وفقًا لما تدل عليه الظروف المباشرة التي تسببت في اندلاعها، حينما غضب غليوم الثالث [ملك إنجلترا وأسكتلندا وأيرلندا من ١٦٨٩ إلى ١٧٠٢] من فتح المستعمرات الإسپانية أمام التجارة الفرنسية. لقد كانت هذه الحرب تناهض بوضوح أطماع فرنسا وإمبراطورية هابسبورج في الهيمنة: هكذا كانت تغذي لُعبة القوة بإعدادها للسلطة القائمة في إسپانيا؛ وكانت تجعل من مهاجمتها لطبيعتها النهائية عنصر التحكيم بين القوى المتنافسة. مع ذلك كانت أوروپا منذ نصف قرن قد وَلجت في العهد الويستفالي[1]...

لعله تم بلوغ الذروة بالممارسات التي ساهمت في تحلل الإمبراطوريات، وبخاصة عندما برزت مشكلة خلافة شارل السادس [إمبراطور ألمانيا من ١٧١١ إلى ١٧٤٠ وملك المجر وصقلية]: فمنذ عام ١٧١٧ قرر الإمبراطور تنصيب ابنته ماري تيريز [إمبراطورة النمسا من ١٧٤٠ إلى ١٧٨٠] كوريثة لمجموعة الدول، وسارع في التصديق على هذا الاختيار من جانب الجمعيات المختلفة بالإمبراطورية والجمعية التشريعية بالمجر. ومن اللافت للنظر بصفة خاصة أن شارل السادس قرر

(١) حول غموض هذه المرحلة الويستفالية راجع:
T.Munck, *Seventeenth Century Europe, State Conflict and the Social Order in Europe, 1598-1700,* Londres, Macmillan, 1990.

إرسال مبعوثين لدى مختلف الملوك الأوروبيين بقصد الحصول على موافقتهم[1]: هكذا كان يجب على السلطة الإمبراطورية في العهد ما بعد الويستفالي الحصول على موافقة الدول الأجنبية لكي تحل مشكلات أيلولة السلطة. من المعروف أن إنجلترا وافقت في عام ١٧٣١ على هذا الاختيار أي بعد مضي ١٤ عامًا، لكنها وضعت شروطًا تقيِّد اختيارات ماري تيريز في الزواج، باستبعاد زواجها من أمراء السلالات الحاكمة الأوروبية الكبيرة. نلاحظ في هذه المناسبة أنه كانت لدى چان بودان بصيرة نافذة للغاية حينما وضع عدم شخصنة السلطة كشرط حاسم للسيادة الكاملة: لا جدال بأن التحالفات بين الأسر الحاكمة كانت مؤذية لأمن الدول التي لا تشارك فيها؛ فهي تضعف من قوتها، ومن سيادتها بصفة غير مباشرة؛ وقد دفعتها هذه التحالفات إلى المطالبة بحق الرقابة على طرق إسناد السلطة الملكية.

هذه الشرعية المكتسبة كأمر واقع والمسلَّم بها في السلوكيات الدولية جعلت التدخل في شئون الأسر الحاكمة أداة عادية للعمل الديپلوماسي وطريقة مألوفة تسلكها الدول المعنية بطريقة منفردة من أجل زيادة قوتها. هكذا استطاعت فرنسا أن تتحزَّب لباڤاريا التي كانت تعارض اختيار شارل السادس لماري تيريز، وقدمت ملكتها الخاصة ابنة چوزيف الأول [إمبراطور ألمانيا من١٦٧٨ إلى ١٧١١] كوريثة للعرش بدلاً من ماري تيريز؛ أما پروسيا فقد أيدت من جانبها ترشيح شقيقة ملكة باڤاريا التي كانت تحكم الساكس. وكانت الحرب المترتبة على هذا الخلاف تشتمل على سمات متناقضة. فهي حرب ويستفالية تمامًا بين عدة دول متنافسة تمزج علاقة قوى وتتمخض عن تعديل في الأراضي تركت سيليزيا لملك پروسيا، وأعادت البلاد الواطئة إلى فرنسا لزمن معين، كما منحت إسپانيا بعض المدن الإيطالية. بل وأكثر من ذلك، لقد أقامت علاقة قوى جديدة في أوروپا دفعت إنجلترا إلى التحالف مع النمسا التي أصابها الوهن والتي -بعد معاهدة اكس لا شاپل- جعلت الكونت ڤون كاونيتز رئيس الديپلوماسية النمساوية الجديد يسعى إلى التحالف مع فرنسا ثم بذل الجهد لعزل پروسيا التي أصبحت عظيمة القوة والخطورة. في الوقت نفسه كانت هذه المنافسة بين قوي ذات سيادة تتستر بصعوبة على المجازفات الحقيقية

(1) G. Castellan, *Histoire des peuples d'Europe centrale,* Paris, Fayard,1994, p. 145.

المتعلقة هذه المرة بأيلولة السلطة: لقد أدت الهزائم النمساوية إلى تحبيذ انتخاب شارل ألبير دو باڤيير الذي أصبح إمبراطوراً في عام١٧٤١ وحمل اسم شارل السابع. وبالمثل أدت وفاة الأخير وتصالح بلاط النمسا مع الناخب الباڤاري إلى انتخاب فرانسوا الأول زوج ماري تيريز لتولي العرش الإمبراطوري.

بنفس النظرة يمكننا تناول الأحداث التي طبعت القرن الثامن عشر، وبطريقة مماثلة يمكننا تحليل حروب أيلولة السلطة في پولندا (١٧٣٣) أو باڤاريا (١٧٧٨-١٧٧٩). يمكننا بهذه المناسبة ذكر أن الإمبراطورية لم تكن قد انتهت تمامًا في عام ١٦٤٨، وملاحظة أن الأسلوب الإمبراطوري لم يتوقف مطلقًا عن التدخل، مرتكزًا بذلك على هذه المساهمة الدولية التي تؤسس شرعيته. فضلاً عن أن التاريخ لم يستطع تغيير الكثير من هذا الأسلوب الإمبراطوري. لقد التزمت الإمبراطوريات التي تعاقبت في أوروپا بالتدخل لدى الآخرين منذ أن كان الأمر يتعلق بأيلولة السلطة وصولاً إلى الإمبراطورية السوڤييتية التي كانت ماثلة في جميع الديموقراطيات الشعبية لتسوية خلافات السلطة. وما الرأي بشأن الإمبراطوريات الاستعمارية وما بعدالاستعمار؟

نادرًا ما قامت الإمبراطوريات بمراعاة سيادة الآخرين، لكن كان العكس هو الأكثر توقعًا: لقد رسَّخ القرن الثامن عشر نزوعًا شق طريقه إلى المسرح العالمي في أغلب الأحيان: يضفون على «الإمبراطورية المقدسة» نفس الوضع [إمبراطورية أسسها أوتون الأول العظيم عام ٩٦٢ وحطمها ناپليون الأول عام ١٨٠٦]. وإذا كانت هذه الإمبراطورية قد تحلت بالعمومية، فقد كانت شئونها في ذات الوقت تخص الجميع، وكان كلٌ مخولاً بحق الرقابة على أساليبها الداخلية في أيلولة السلطة. ولعلنا نعثر هنا على جوهر الموضوع صراحة: لقد أدرك الأمراء الأوروپيون تمامًا وبلا حرج من القانون ومن فصاحته أن مصلحة كل دولة وأمنها يبدآن في التكوُّن كليّة عند قاعدة القوة ذاتها، وفي اختيار أصحاب الحق في السلطة المؤسسية، وفي ظروف تكوُّن الحياة السياسية الداخلية. أدركوا أيضًا أن الديپلوماسية الفعَّالة تكمن في هذا التأثير المتبادل والدائم بين الشئون الداخلية والخارجية وفي القدرة على عدم ترك الفرص تفلت منهم والتي تتيحها كل أزمة خلافة، وكل فراغ في السلطة، وكل احتمال تغيير في تطور نظام مجاور. في

مواجهة الأمن المهدد أو متطلبات الدول الكبرى، لا يكون لسيادة الآخر وزن كبير، وتعود إلى ما كانت عليه دائمًا: وهمًا مفيدًا حين يتعلق الأمر بمطالبة بحقوق، ومزعج حينما ينشد إقامة نظام طويل الأمد.

كان الجدل في القرن الثامن عشر حول الخلافة يحمل شرعية تعود حينذاك إلى قواعد تقليدية خاصة بالسلطة. وقد فقد اليوم جزءًا مهما من هذه الخاصية، وأصبح من الصعب استخدامه كنقطة ارتكاز لممارسات التدخل ولتطويق السيادة. مع ذلك ليست حروب الخلافة المقنَّعة بقليلة في عالمنا المعاصر: كانت حرب كمبوديا التي جرت بمبادأة من ڤييتنام عام ١٩٧٩ تستهدف بوضوح التأثير على آليات أيلولة السلطة في بلاد الخمير. وتندرج في الوعاء ذاته حروب أنجولا وموزمبيق وبعض حلقات حرب لبنان؛ على نفس المنوال التدخلات السوڤييتية في المجر وفي تشيكوسلوڤاكيا، والأمريكية في جرنادة أو في پنما، والفرنسية في الجابون وفي وسط إفريقيا أو في تشاد. يمكن أن ندرج أيضًا تدخلات الأمم المتحدة في هاييتي أو تدخلات القوات الإفريقية المشتركة في ليبريا. وفي النهاية نأخذ في اعتبارنا جميع أشكال التدخل غير المباشر، سواء كان الأمر يتعلق بانقلابات تتم بإيعاز من دول كبيرة أو متوسطة، أو بحروب أهلية تغذيها ضمنيّا أطراف خارجية على غرار الحروب الأهلية في رواندا (١٩٩٣) أو زائير (١٩٩٧) بإفريقيا، أو في أفغانستان أو طاچكستان في آسيا ...

غير أن انزلاق الشرعية هذا فتح الطريق أمام نوع آخر من التدخل. وأتاح هذا التجديد في الطرق التقليدية لأيلولة السلطة، والتقدم الذي أحرزته فكرة السيادة – بفضل الثورة الفرنسية بخاصة ـ ظهور ممارسات دولية جديدة تروج لفكرة الديموقراطية لكي تجعل منها مثالاً عموميّا. وفي المقابل أضفت صرامة على المسيانية الشرعية [المسيانية= مثالية عقائدية] التي ازدهرت بمصاحبة «الحلف المقدس» [حلف روحي تم توقيعه عام ١٨١٥ بين قيصر روسيا وإمبراطور النمسا وملك پروسيا للدفاع عن «العدالة والمحبة المسيحية والسلام»] بعيدًا عن أي احترام للسيادة.

تمخض انقلاب الأوضاع هذا عن تجديد القانون الدولي بعمق. إن رسالة الثورة واضحة: السيادة ملك للأمة وتتكون الأمة من رغبة الشعوب في الانضمام بحرية

إلى عقد اجتماعي. في ظل هذه الظروف ألغت الجمعية التأسيسية منذ ٢٢ مايو ١٧٩٠ حق الغزو الذي فقد كل شرعية ولا يمكنه أن يكون أساسًا للعمل الديبلوماسي. لم يتأخر تطبيق هذه المبادئ: واجهت الجمعية التأسيسية اعتراضات «الأمراء الحائزين على ممتلكات»، أي هؤلاء الأمراء الألمان الذين كانوا يملكون ممتلكات شاسعة في الألزاس والذين اعتبروا أنفسهم متضررين من إجراءات الثورة التشريعية. كان الرد الذي أعدته الجمعية التأسيسية بعد المناقشة التي جرت في أكتوبر ونوڤمبر ١٧٩٠ يعلن بوضوح موقفًا جديدًا: إن الشعب الألزاسي هو شعب فرنسي ليس بسبب «الوثائق الديبلوماسية»، ولا «الاتفاقيات»، ولا بسبب معاهدة مونستير، لكن لأنه «أراد ذلك»، وأظهر رغبته في الانضمام إلى العقد الاجتماعي، خاصة باشتراكه في عيدالاتحاد الفيدرالي الوطني يوم ١٤ يوليو ١٧٩٠[1]. وحققت الفكرة ذاتها انتصاراً حين أدلى سكان أڤينيون بأصواتهم يوم ١٢ يونيو ١٧٩٠ لصالح انضمامهم إلى فرنسا، وقررت الجمعية التأسيسية التخلي عن ترددها وقررت في العام التالي احتلال أڤينيون والكومتا ڤينيسان وبذلك أخرجتهما من السلطة البابوية. كان الانشقاق عنيفًا: لم تنتقل السيادة من إرادة الأمراء إلى إرادة الشعوب فحسب، بل بدا أن الأمر ذهب على المستوى الدولي إلى حد إضفاء الشرعية على ضم الأراضي والاستيلاء عليها.

في الواقع أن مغامرة طويلة قد بدأت. منذ الآن فصاعداً أصبحت فكرة السيادة تضفي الشرعية على فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهي الفكرة التي لم تفارق المسرح الدولي آنذاك. كانت الجمعية التأسيسية قد وضعت الخطوط الأساسية لموضوع هذه الفكرة الذي لا تشوبه شائبة حتى وإن كان قد أصاب الأمراء بالرعب. لقد تغيرت هوية العاهل، وانقلبت الظروف الداخلية لأيلولة السلطة: وتغير المدلول الدولي للسيادة، وفقًا لبناء يبدو كامتداد لأمنيات چان بودان وأولئك الذين يرغبون في تمييز السيادة عن شخص العاهل. ومنذ الآن أصبحت الجماعة السياسية ـ أي الشعب المنظَّم ـ مشاركة في السيادة. مع ذلك فإن أحداث الثورة أثارت مشكلات دقيقة: من هو الشعَب؟ كيف يتألف؟ ما هي السلطة القضائية

(1) Cf. A. Soboul, *Histoire de la Révolution française*, Paris, Gallimard, 1962, tome 1, p. 258.

التي تصدر حكمها في هذا الشأن؟ ما هو النطاق الذي يخوِّل للآخر التدخل في حالة إعراب شعب ما صراحة عن إرادته؟ وظهرت في الأفق فكرة أن السيادة لا تكتسب قيمتها إلا بالاعتراف الذي يمنحونه لها، فكل دولة أصبحت حكَمًا محتملاً على تطابق الحياة الدولية مع حق الشعوب في تقرير مصيرها. إذا كانت السيادة لم تعد مسألة سلطة محققة فقط بل وأيضًا حقًا يجب مراعاته، فإن الحقيقة الواقعية للسيادة تعتمد منذ الآن على مدى فاعلية هذه المراعاة: هكذا تحولت الحياة الدولية إلى مواجهة بين خطابات بلاغية وادعاءات قائمة على تفسيرات مختلفة للحق...

إن المشكلات التي واجهتها فرنسا الثورية أوضحت شيئًا فشيئًا هذه الصعوبات النظرية تمامًا. كان من الصعب إنكار إرادة السكان الأڤيرونيين في الانضمام إلى فرنسا ما داموا قد عبَّروا عنها بالتصويت. في المقابل لم تكن إرادة الشعب الألزاسي السيادية سوى مفترضة، إذ إنها لم تتأكد إلا من خلال «مشاركته في العيد الفيدرالي». من جهة أخرى كشفت حيرة الجمعية التأسيسية، وبطؤها في تلبية طلبات الشعب الأڤيروني عن صعوبة تحديد موقع إبراز سيادة الشعوب هذه بين الحق والالتزام. وقد أكدت الأحداث اللاحقة هذه الحيرة. وكشف الجدل الذي دار في الجمعية عن كم كانت هذه الموضوعات متحركة: لقد انتقلوا بسهولة مع بريسو [صحفي وسياسي يساري انتخب عضوًا بالمجلس التشريعي] ومع أنصار الحرب، من حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى واجب مساعدة الشعوب المقهورة. وفي مواجهة المثاليات الثورية التي انتشرت قليلاً في أنحاء أوروپا، في بلچيكا، وسويسرا، وريبانيا، وساڤوا، وناپولي وحتى البلاد الواطئة النمساوية، وأيضًا تحت ضغط المهاجرين الأجانب الذين يعيشون على مثال الثورة، اتجه حزب الثورة بسهولة نحو ربط موضوع حق الشعوب بحق التضامن، والجمع بين فكرة السيادة الحديثة وفكرة التدخل. وحتى إن كان هذا الربط غير قابل للجدل، وإن كان روبسپير قد ذكر في خطابه الشهير يوم ٢ يناير ١٧٩٢ أنه ليس من الصواب التفكير بأنه «يكفي دخول شعب مسلح لدى شعب أجنبي لكي يجعله يتبنى قوانينه ودستوره»، فقد أضاف بأن أحدًا «لا يحب المبَشِّرين المسلحين»[1]. على أية حال

(1) F. Furet et D. Richet, *La Révolution française,* Paris, Hachette, «Pluriel», 1986, p. 149

فإن كان هذا التطور ينطوي على شيء من الشبهة: كان بريسو يرغب في الحرب لترويج حق الشعوب أكثر من رغبته في تدعيم الثورة في فرنسا... ومن جعل الملك يكشف عن حقيقته.

هذا التوحد المركَّب من المثالية والواقعية اهتدى إلى طريقه بجوار الملوك وأبرز الالتباس المتزايد الذي يشدد على وجهة النظر التقليدية بشأن السيادة. برز التدخل كعادة متبعة إذ إن الثورة غيرت القانون الإقطاعي بعنف، وأهانت السلالات الحاكمة. فقَد مبدأ السيادة سموه ما دام النظام الملكي مهددًا بالانهيار: أكدت التعبئة المضادة للثورة بالاستدلال أن السيادة التي تكونت في نهاية القرون الوسطى لم تكن بحق سوى تعبير بلاغي عن إرادة الملك للتحرر في مواجهة البابا والإمبراطور. كذلك دعت كاترين الثانية [إمبراطورة روسيا من١٧٦٢ إلى ١٧٩٣] إلى «تحطيم الفوضى الفرنسية» ولقيت استجابات حماسية لدى ملوك پروسيا، والسويد، وسردينيا. ومنذ عام ١٧٩١ جنَّد ملك إسپانيا القوات لتطويق «الطاعون الفرنسي» على طوال سلسلة جبال البرانس. في بداية الأحداث أمكن لليوپولد الثاني [إمبراطور النمسا وشقيق ماري أنطوانيت زوجة لويس السادس عشر الذي أعدمته الثورة الفرنسية عام ١٧٩٣] أن يتظاهر بإدانة عملية التدخل، وقام -بالتفاهم مع إنجلترا- بالإشادة بالسيادة الفرنسية لكي يخفي بمهارة رغبته المتأججة في إضعاف أكثر القوي المنافسة تهديدًا وذلك بإخضاعها للمذاهب الفتَّاكة وللفوضى. كانت مسئولية إمبراطور النمسا عن قرينه -بالإضافة إلى كونه زوج شقيقته- لا تقل وهمًا عن الاحترام الذي يبديه تجاه السيادة. لم تعد السيادة بمعناها القديم قائمة منذ الوقت الذي حاولوا فيه تطبيقها على فرنسا بمعناها الجديد. على الأرجح أن السيادة لم تكن مفهومة، وعلى أية حال فقد كانت موصومة بالخزي والعار...

وعلى هذا فهي بحق الضرورات التي خلقها هروب ڤارين [هروب الملك لويس السادس عشر من سجنه في إقليم ڤارين الفرنسي عام ١٧٩١ ثم القبض عليه] التي حبذت أول مظاهر التدخل الرسمية. لم يكن تضامنًا بين النظم الملكية ولا مسئولية دولية: كان الإعلان الموقع في ٢٧ أغسطس ١٧٩١ من إمبراطور وملك پروسيا في

قصر پيلينتز [أصدر هذا الإعلان ليوپولد الثاني وفردريك غليوم، وهو يدعو ملوك أوروپا إلى التأهب لتأييد الملكية في فرنسا] يُظهرالوصول إلى حل وسط شاق بين الرغبة الواقعية في عدم التدخل في الشئون الفَرنسية وعجز نظام دولي ملكي أساسًا عن التهرب من واجب التدخل: يقول الإعلان «بعد أن استمع صاحب الجلالة الإمبراطور وصاحب الجلالة ملك پروسيا إلى الكونت دارتوا، فهما يعلنان معًا أن الحالة التي يوجد بها ملك فرنسا حاليًا هي موضع اهتمام مشترك لجميع عواهل أوروپا». إننا نشاهد بحق إنجاز حقيقة تاريخية: إن المملكة الفرنسية ليست صاحبة سيادة إلا من خلال شخص ملكها. في نفس الوقت يتضح درس آخر: كل نظام دولي مبني على قيم مشتركة يضفي على هذه القيم قوة متسامية تستمر في الإعلاء من مبدأ السيادة حتى حينما تزداد مؤسساته. لكن لعلنا نتكهن بالكلمة الأولى والنهائية للمشكلة: إن حكم الفاعلين واستراتيچياتهم وحدها هي التي تقرر الطريقة التي يلزم استخدامها لتحقيق هذه المبادئ. مع ذلك فعلى الأرجح أن بريسو لم يخطئ حين أكد بعد مضي بضعة شهور بأن «السيادة الوطنية هي التي أعلن الطغاة الحرب عليها[1]» : كان التناقض بين القيَم واضحًا وجليّا للغاية لكي لا يفضي اطراد الأحداث والخطابات المتفجِّرة إلى المواجهة وبخاصة إلى الإعلاء من شأن فضائل التدخل في كل من المعسكرين. ولنستمع من جديد إلى بريسو وهو يتحدث أمام الجمعية التشريعية يوم ٣١ ديسمبر ١٧٩١: «لقد حان الوقت لحرب صليبية جديدة؛ وهي حرب من أجل الحرية الشاملة.» ولنقرأ الخطاب الذي كتبه لويس السادس عشر قبل عدة أيام إلى ملك پروسيا: «إنني أتوجه إلى إمبراطور وإمبراطورة روسيا، وإلى ملوك إسپانيا والسويد، وأقدم لهم فكرة عقد مؤتمر للدول الأوروپية الكبرى المستندة إلى قوة مسلَّحة باعتبارها أفضل وسيلة لوقف أعمال المتمردين، وتقديم الوسائل لإعادة الأمان ومنع الشر الذي يستحوذ علينا من أن يتمكن من الوصول إلى الدول الأوروپية الأخرى[2]»، ويقولون إن لويس قد

(1) In A. Soboul op, cit., 290.

(2) Cité in A. Mathiez, La Révolution française, Paris, Armand Colin, 1964, tome 1, p. 190

قبل حتى أن يدفع تعويضًا لنظيره عن النفقات التي قد يتكلفها. أما فيما يتعلق بالملكة فإنهم يعزون إليها رسالة شهيرة وصفت فيها الثوار وأنصار الحرب بالأغبياء، وابتهجت لأن تتابع الأحداث دفع جميع الدول «في النهاية» إلى«التدخل» من أجل «الدفاع عن حقوق كل دولة». وأخيراً لنستعيد نص الإنذار الذي أرادت به الجمعية التشريعية الإيعاز إلى الملك لكي يسأل الإمبراطور فيما إذا كان **«قد تخلى عن كل معاهدة واتفاقية موجهة ضد سيادة واستقلال وأمن الأمة»**. وفيما هو أبعد من مبادرات ومناورات الملك والجيروندين، تمخض هذا التعارض بين مدلولين لفكرة السيادة عن منهج للتدخل: يلزم تذكر ذلك عندما ندرس بعض المنازعات المعاصرة التي تقع بين ثقافات متباينة؛ ويجب أيضًا أخذه في الاعتبار لتفسير الانزلاق التدريجي للحرب الباردة نحو التعايش السلمي، ومن أجل فهم هذه المحافظة الغريبة على السلام التي تلت الحرب العالمية الأخيرة وصاحبها رد الاعتبار للسيادة الوهمية المثير للسخرية والذي يصدمنا في بعض الأحيان، وذلك باستخدام أسلوب ماهر في التَّرميق وطريقة متنافرة بدرجة كافية بقصد إيجاد حد أدنى من الاتفاق العام وتحقيق الاستقرار بين الشرق والغرب.

في ظل تلك الظروف، تم ترويج مقولة «الوطن في خطر» ضد أولئك الذين قال عنهم بريسو بأنهم يحاربون الدستور و «يرتعبون من الحرية». كان يمكن انطباق هذا التعريف بعد مضي عدة عقود، وعند عقد «الحلف المقدس» الذي نسَّق النظام الأوروبي بعدما أزاح الثورة وإمبراطورية ناپليون جانبًا. إن الحمية الروحية للقيصر ألكسندر الأول المتحالف مع ملك پروسيا والإمبراطور الكاثوليكي قد أفضت إلى التزام جماعي بالحكم «وفقًا لتعاليم الكتاب المقدَّس». كان النظام الذي أقيم والذي تجسَّد تدريجيّا في ميترنخ [تولى منصب وزير خارجية النمسا عام ١٨٠٩] يتناسب مع مستوى الشهرة التي اكتسبها ميترنخ بأنه «المستشار الشيطان»: إنهم لم يعيدوا تنصيب مفهوم السيادة التقليدي فحسب، بل وأصبح الحلف أيضًا لهذا السبب أداة مباشرة وصريحة لتدخل يستهدف خمد أي رغبة ليبرالية باستخدام الدبلوماسية أو الجيش. ولنحكم على ما جرى: في عام ١٨٢٠ انعقد اجتماع

بمدينة تروپاو [العاصمة القديمة لسيليزيا النمساوية]، وكان هذا هو أول تواطؤ بين الدول الكبرى لدعم مبدأ التدخل الشرعي الذي وضع ميترنخ حججه: بعد مضي عامين مُنحت فرنسا في مؤتمر ڤيرون [مدينة إيطالية] حق التدخل في إسپانيا مما أدى إلى احتلالها لمدينة مدريد ثم استيلاء جيوش الملك لويس الثامن عشر على قصر تروكاديرو، الأمر الذي سمح لفرديناند السابع [ملك إسپانيا] بالانكباب على ردع شديد القسوة...

مع ذلك كان عهد عنفوان التدخل هذا قصير الأمد، حتى وإن كان ميترنخ قد حاول إطالة أمده حتى عام ١٨٤٨. من الأمور المهمة أن إنجلترا رفضت الانضمام إليه، وواجهته تدريجيّا بديپلوماسية ليبرالية منحت مبدأ عدم التدخل أهليته شيئًا فشيئًا، وأضفت على الحياة الدولية رؤية سيادية: منذ عام ١٨٢٥ قام كاننج [وزير خارجية إنجلترا منذ ١٨٢٢ ورئيسًا للوزراء منذ ١٨٢٧] بإحباط مشروعات الحلف المقدس للتدخل، وفرض الالتزام على المستعمرات الإسپانية في أمريكا اللاتينية. كانت الديپلوماسية الإنجليزية واقعية أكثر منها مثالية، وعرفت أن قيام توازن حقيقي بين الدول الكبرى يستلزم توقف كل منها عن التدخل لدى الآخر وامتناعها عن الحصول على مصلحة منفردة يمكن أن تعزز هيمنتها. فكرة ناجعة، في الوقت الذي كانت فيه الحركات الوطنية في عنفوان انطلاقها، مما قد يضعف الإمبراطوريات القارية ويقدم مساعدة واضحة للديپلوماسيات الليبرالية. وذهب كاننج إلى ما هو أبعد بكثير من كاسلريج [وزير لخارجية بريطانيا عام ١٨١٢] حين أصدر في خطابه أمام مجلس العموم يوم ١٤ أبريل ١٨٢٣ بيانًا عن «السيادة المؤسَّسَة» على «قدسية المعاهدات» و«احترام الأمم المستقلة»، وأخذ شرف بلاده ومصالحها في الاعتبار[1]»... بعد مضي ١٨ عامًا أكد پالمرستون [وزير خارجية بريطانيا ١٨٣٠-١٨٤٠ ورئيسٌ للوزراء ١٨٥٥-١٨٦٥] نفس النظرية حين اعترف «لكل أمة» بحق «حل قضاياها الداخلية كيفما تشاء»... يمكن لمصلحة إنجلترا وحدها أو مصلحة رعاياها تبرير التدخل العسكري حيثما كان في العالم. إنه اختيار مستنير لدولة عرفت جيدًا التكاليف الباهظة لسياسة ميترنخ التدخلية: لم نعد في

(1) R. Marx, *op. cit.*, p. 413-414.

القرن الثامن عشر: كان النظام الدولي السائد يستلزم استثمارات من نوع آخر ويتطلب إسناد مسئولية تفكيك الإمبراطوريات منزوفة الدم إلى الشعوب الأوروبية. وتولت التناقضات إنجاز ما تبقى: قامت فرنسا وإنجلترا بتأييد روسيا سرّا حين شجع القيصر الثورة اليونانية التي اعتبرها ميترنخ مرعبة وحقيرة. بالمثل قاموا بتحبيذ الثورات الشعبية الأولى الهائجة ضد الأتراك والصرب. تمخضت الثورة الفرنسية في يوليو عام ١٨٣٠ عن إدراج فرنسا في هذه الديبلوماسية الليبرالية، بينما انتصرت الثورة في بلچيكا وأحرزت الأفكار الجديدة تقدمًا في إسپانيا والبرتغال.

مع ذلك اشتملت ديپلوماسية عدم التدخل الجديدة هذه على مخاطر. لقد أمكن لميترنخ بفضلها التدخل والقمع بحرية في إيطاليا وفي ألمانيا؛ واستطاعت روسيا سحق التمرد البولندي دون التعرض لمخاطر كبيرة، وتمكنت من تدعيم تحالفها مع پروسيا والنمسا. وطوال القرن التاسع عشر تدربت أوروپا أيضًا على ازدواجية السيادة الوطنية إذ كانت تشجع حق الشعوب في تقرير مصيرها في الوقت الذي تترك فيه للدول الحرية في القمع الداخلي. لم تستطع الديپلوماسية التغلب على هذا التناقض والذي كان يبدو مع ذلك بسيطًا وواضحًا وقليل الفجاجة - إلا بصعوبة شديدة. كان الأمر يتعلق بخلق نظام دولي يستطيع التحرر من مفاهيم الحلف المقدس الروحية والمتعلقة بالسلالات الحاكمة، وبالتالي تنمية الإدراك بشأن الحدود، والمؤسسات الوطنية، والتفرقة بين الداخلي والخارجي. لعل إنجلترا الليبرالية هي التي استجابت لمتطلبات هذا النهج بصورة أفضل من فرنسا الثورية التي سرعان ما استسلمت لإغراءات المسيانية، بينما لم تستطع الإمبراطوريات التوافق معه إلا بصعوبة.

كان فكر النظام البسماركي خلال العقود التي تفصل بين الوحدة الألمانية والحرب العالمية الأولى هو الانتفاع من هذه الأوضاع [1]. كانت ديپلوماسية المستشار، كما هو معروف، هي المحافظة على الوضع القائم في عام ١٨٧١ وثني فرنسا بخاصة عن الأخذ بثأرها. هكذا كان التحالف بين الأباطرة الثلاثة يتغذى من

(1) P. Renouvin, *Histoire des relations internationales,* Paris, Hachette, 1955, tome 6, p. 26 *sq.*

واقعية لم يعد لها علاقة قوية بالحلف المقدس: يتعلق الأمر الآن بالمحافظة على توازن بين الدول الكبرى يضمن استقرار الخريطة السياسية في أوروبا. تطورت الحياة الدولية بصورة رائعة: لم يعد موضوع قيَم ولا نُظُم أو قانون، لكن فاعلين نافرين لا يوجد الكثير مما هو مشترك بينهم، سوى المحافظة على نظام يحقق مصالحهم المشتركة وذلك وفقًا لرأي بسمارك. بالنسبة لعقائد كاننج أو پالمرستون [الإنجليزيين] السياسية فقد كانت تظهر أحيانا بعض أنواع التقارب الغريبة: من المؤكد أنها لم تعد مسألة أمة أو نظام دولي، لكن حالة أمر واقع هش، يمكن حمايته بقبول التعايش مع الآخر، وبخلق ظروف حد أدنى من الاتفاق. لم تتمخض هذه الممارسة عن عقد معاهدات عديدة (حلف نمساوي-ألماني، ومعاهدة بين الإمبراطوريات الثلاث، وحلف ثلاثي) فحسب، بل وصاغت أيضًا نظامًا دوليًا على المستوى الأوروپي، تهيمن عليه مبادرات ألمانيا الظافرة التي كانت تنسِّق للعبة الدپلوماسية بين جميع دول القارة القديمة. لا شك بأن فكرة السيادة اتضحت، وعدلت من اتجاهها، كما احتفظت بالتباسها الغريب الذي لم تتمكن من التخلص منه. منذ الآن تدل السيادة على الاعتراف للطرف الذي يتم التفاوض معه بوضعه الحقيقي: كل دولة في النظام الأوروپي ذات سيادة ما دامت معترفًا بها باعتبارها مالكة لسلطة نهائية. كانت هذه هي الفكرة المتسلطة على بسمارك حينما جعل من تخليد الإمبراطوريات الثلاث هدفه الأساسي، وحينما أعطى الأولوية المطلقة للتحالف النمساوي-الألماني: كانت ألمانيا تبحث عن الاعتراف بقدرها الإمبراطوري، وتسعى إلى السيطرة بقدر الإمكان على الحمية الوطنية والوحدة الچرمانية؛ وكانت النمسا تنتظر من النظام الدولي الاعتراف بحقها بأن تظل كما هي، بعيداً عن عجزها عن إصلاح ذاتها، وعن أن تتحد فيدراليًا، وعن أن تحتوي مطالب مجموعاتها الوطنية من پولنديين وتشيك وكروات وسلوفينيين وبوسنيين وصرب بل وحتى مجريين، الذين كانوا راضين إلى حد ما عن البناء الثنائي.

الواقع أن النظام البسماركي كان خلال أمد طويل يحبذ هذا الاعتراف البارد؛ وكان أول من استخدم السيادة بطريقة واقعية، الأمر الذي تم استئنافه في زمن الحرب الباردة حين كان الاتحاد السوڤييتي حيًا يُرزق. إن هذا التنظيم القائم على أساس الدول، والتوازنات، ومنح قيمة للأوضاع القائمة المتحكمة في سياسة سلام

ظرفية أضفى على الدولة كفاعل نوعًا من الكرامة الهوبزية: إنها كرامة الوحش النفور الذي يجب التفاهم معه في غابة لا توجد فيها قيم ولا معايير ولا سلطات قضائية للتحكيم. أتاح هذا الاعتراف بالسيادة للإمبراطورية النمساوية ـ المجرية أن تظل متماسكة، بل وحتى أن يتم قبولها في ظل توافق بين الدول، كان مع ذلك من الممكن أن يهمِّشها، بل ويعجِّل من تحللها. لقد أهمل النظام بفطنة جوانب السيادة الأخرى المختلفة: حق الشعوب وحق الجنسيات. لم يكن هذا الاعتراف بالسيادة يستند إلى الحق لكن إلى القوة. ومثلما لم تكن دولة واحدة تناوئ القمع الألماني ضد البولنديين في البوسنة وفي سيليزيا العليا، ولا العنف الروسي ضد أنصار دموقسكي [العدو السياسي لپليسدوسكي، وأصبح وزير خارجية پولندا عام ١٩٢٣] ثم پيلسودكسي [رئيس وزراء پولندا ووزير الحرب منذ ١٩٢٦ حتى وفاته عام ١٩٣٥]، كذلك لم تتعرض أي دولة للنمسا في مبادراتها ضد الحركة التشيكية، وفي صراعها ضد الحشود الصربية أو الكرواتية، ولا أيضًا حينما لاحقت الانضماميين [الوطنيين الإيطاليين المؤمنين بعقيدة سياسية ظهرت بعد عام ١٨٧٠ وتنادي بضم المناطق التي يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم] الذين التفوا حول سيزاري باتيستي. على نفس المنوال قبلت لندن وپاريس قيام النمسا بضم البوسنة يوم ٨ أكتوبر ١٩٠٨، واكتفت إنجلترا بإعلان «المساندة الديپلوماسية» لروسيا، وذكرت فرنسا بأن «المصالح الحيوية» لإمبراطورية القيصر ليست مهددة: كانت الصيغة الجديدة لقواعد السيادة تعمل بطريقة ممتازة...

لا غرابة بأن الصدع الذي أصاب هذا النظام قد ساعد مباشرة على إعادة قراءة المبادئ التي أنشأته. كانت الحرب العالمية الثانية هي نقطة نهاية بنيان السيادة هذا، كما كانت في نفس الوقت السياق الملائم لمراجعته. لا يوجد أدنى شك بأن النظم البسماركية والتالية للبسماركية حالت دون التطور التدريجي للنظم الإمبراطورية بينما أدى التحالف الفرنسي- الروسي المصنوع من هذه السيادة الباردة إلى هذا الجمود القابل للتحول إلى نزاع مسلَّح. تتضح هنا إحدى الاختلافات الرئيسية التي تميِّز بين تطور النظام الأوروپي البسماركي وبين النظام ثنائي القطبية الذي تكوَّن بدءًا من عام ١٩٤٥: في الحالة الأولى كانت الحرب تتغذى من تناقضات مفهوم مطلق

للسيادة الباردة، بينما في الحالة الثانية أُحبطت السيادة بسبب التأثير المعاكس من جانب التدفقات عابرة الأوطان، وضغوط السوق، وازدهار الاتصالات بخاصة.

إن إعادة القراءة الفعَّالة المنبثقة عن الحرب تبلورت أولاً في الويلسونية [نسبة إلى وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة من ١٩١٣ إلى ١٩٢١][1]. وكان النظام البسماركي بعينه هو الذي واجه الاتهام: لا يمكن احتواء سيطرة إحدى الدول باتخاذ سياسة توازن بين القوى التي تكشفت بأنها مصدر للحرب ولإنكار الحق في نفس الوقت. قام وودرو ويلسون كأستاذ قدير للقانون الدستوري بتجريم النظم العسكرية والديبلوماسية السرية، واستبعاد الشعب المجرَّد من أي إشراف على السياسة الخارجية. و تمت إدانة « السياسة الواقعية» *Realpolitik* التي انهار معها هذا المفهوم البارد للسيادة المنفصل عن الشعوب وعن حقوقها. إن «النقاط الأربع عشرة» الشهيرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي يوم ٨ يناير ١٩١٨ والتي تم نحتها طوال العام الأخير من الحرب العالمية الكبرى الأولى قد أنشأت «نظامًا دوليّا» كاملاً، على أساس تعريف جديد للسيادة المصنوعة الآن من أبعاد مهمة من المثالية ومن الثقة بحيث إن هذه النسخة الجديدة تقودنا نحو وهم جديد.

مكوِّنات هذا البنيان واضحة: الولايات المتحدة التي في غَمرة الصعود الاقتصادي تعطي للعالم عن طريق رئيسها درسًا في الليبرالية؛ يتسم بثقافتها وبتكوينها وبالتزاماتها الديموقراطية، فالرجل يدعو إلى «الحقوق غير القابلة للتقادم» من أجل المعاونة على حل النزاعات والتوترات. حين ينادي ويلسون بالسلام من خلال الحق والحرية، فإننا نظن أنفسنا قد عدنا إلى جروتيوس [رجل القانون والديبلوماسي الهولندي ١٥٨٣-١٦٤٥]: الذي يستعير رؤى الفيلسوف الآن رجل في السلطة يقول إنه يرتاب في السلطة: إن السيادة بأسلوبها الجديد تدخل من الباب الواسع إلى عصر العولمة. من السذاجة الظن بأنها بهذه الوسيلة قد تخلت عن تناقضاتها.

كانت الحرب الإسبانية ـ الأمريكية قد سبق أن أوحت إلى ويلسون ببعض

(1) Cf. notamment Ch. Zorgbibe, Wilson: *un croisé à la Maison-Blanche,* Paris, Presses de Sciences-Po, 1998, p. 235 sq,; p. 289 sq.; N. G. Levin, *Woodrow Wilson and World Politics,* New York, 1968.

الملاحظات الملتبسة قليلاً بشأن فضائل التوسع والانفتاح: لم يكن التصدير والتوسع البحري مصدرين للرفاهية الاقتصادية فحسب، بل وأيضًا عاملين لنشر الحضارة الأمريكية والقيم الديموقراطية والليبرالية[1]. اكتسبت مهمة التعليم في جزر الأنتيل وفي الپاسيفيكي، بل وحتى في الشرق الأقصى الصفة الشرعية. لكن هذا المنطق مُفَخَّخ، الأمر الذي يعرفه نصير الدستورية جيدًا: على هذا لا يجب أن ينفتح التوسع على امتلاك أراض يتم ضمها أو استعمارها، ولا أن يصبح أداة لاستغلال الشعوب عن طريق البنوكً والمجموعات المالية الكبيرة. بناء عليه لم تكن العولمة التي قدمها ويلسون بتفاؤل عدوة للسيادة، بل على العكسَ وسيلة تسمح بالإسراع في كسر عزلة الشعوب وفي تعجيل تحررها.

حينئذ يقوم الإعلان عن النقاط الأربع عشرة بتمجيد التشارك بين جميع شعوب العالم وتعظيم مزايا الاندماج: «لا يمكن أن تسود العدالة لدينا إذا لم تسد في الوقت ذاته لدى الآخرين». لم تعد السيادة تعكس المصالح الحيوية البسماركية لكنها تعود إلى تقارب غامض يخلق ظروف مصلحة مشتركة بين الجميع. لعل مغامرة القرن العشرين الكبرى المعولمة تنطلق من هذه المسلَّمة: سيادة الشعوب تتصدر كل مبدأ آخر بشرط أن تحث من تلقاء ذاتها على الوفاق، بل وحتى على الاتفاق العام. إن عقيدة ويلسون تبتغي قلب مجرى منطق السيادة: وإذا ما فهمناها جيدًا فلابد أن تؤدي إلى العدالة والسلام لا إلى أغسطس عام ١٩١٤[الحرب العالمية الأولى].

ويفرض هذا الفهم الجيد نفسه عند قراءة كل نقطة تم إعلانها في يناير ١٩١٨. حرية الملاحة، القضاء على الحواجز الجمركية، إقامة تجارة إن لم تكن حرة فعلى الأقل عادلة، ولهذه النقاط أولوية حتى على توكيد مبدأ السيادة ذاته. على هذا فليست السيادة اقتصادية وتندرج بوضوح في سياق عالمي لا يستسلم لهذا التجاور الضار بين سلطات نهائية يمكنها أن تذكرنا بالعالم القديم. في المقابل تبرز كلمة «السيادة» في النقطة الخامسة التي تشرع في نقد الاستعمار بحرص بالمطالبة بأخذ «مصالح الشعوب» في الحسبان منذ الآن. بالمثل يجب على روسيا وحدها أن

(1) P. Renouvin, *op. cit.*, p. 316.

تقرر مصيرها، وأن تستعيد بلچيكا سيادتها، وحصول شعوب النمسا ـ المجر على حرية تكوين أمم مستقلة، و«الجلاء» عن الأراضي الرومانية والصربية والجبل الأسود و«إصلاحها» و«تحررها»، وأن تستمتع تركيا بالسيادة الكاملة، ويلزم إنشاء دولة پولندية مستقلة ...

إن بيان ويلسون هذا يعظِّم بوضوح حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى حد جعل هذا الحق مرادفًا للسيادة. ويُدْخل في ذات الوقت التباسين جسيمين سينجحان في إنجاز مهمتهما. يكمن الالتباس الأول خلف عمومية خادعة: في عُرف الرئيس الأمريكي تبدو كل جماعة تطالب بتحقيق ذاتها بأنها تُشكِّل شعبًا يطمح في أن يكون صاحب سيادة ويستطيع بنيان ذاته بهذه الخاصية. وتمنح النقاط الأربع عشرة هذه الخاصية لبلچيكا، الدولة -القومية متعددة الثقافات، التي تم تكوينها في القرن التاسع عشر، كما لپولندا التي تم مسحها من الخريطة عدة مرات، ولـ «شعوب» النمسا- المجر المختلفة، كذلك لأولئك المندمجين في الإمبراطورية العثمانية. هكذا يتردد ويلسون بين بنيان سياسي خالص للأمة الذي يطبقه على بلچيكا، وبين مفهوم عرقي يتضح بخاصة حين يشير إلى «السكان الذين من أصل پولندي أكيد» (النقطة ١٣). كان الحال منطويًا على مفهوم للأمة محفوف بالمخاطر، كما أنه قابل للمنازعة؛ مع ذلك كان من الضروري حينذاك بناء السيادة على كلام بليغ عن الشعوب التي أوجدها التاريخ والثقافة، والتي يتم تصورها بأنها بطبيعة الحال تمتلك أرضًا. هكذا افترضت المثالية الويلسونية أنه يمكن لشعوب النمسا-بلغاريا أن تتكوَّن كأمم مستقلة ذاتيّا، ويمكن لرومانيا أن تتكوَّن كدولة وفقًا لمبدأ القومية وبأنه يمكن لپولندا أن تتزود بأراض لا تنتهك أي قومية أخرى. كان معنى ذلك ببساطة شديدة نسيان التشابك العَجيب بين «الشعوب»، وتفكك الشعوب ثم إعادة تشكّلها بصفة مستمرة وفقًا للخصوصيات التي تجزئها يومًا لكي تختفي في اليوم التالي. كان ذلك تجاهلاً لمبدأ روسو الذي لم يكن يعرف سوى التعريف السياسي للشعوب، ذلك التعريف الذي ينتج عن العقد الاجتماعي وعن إرادة العيش معًا، وليس عن مبدأ طبيعي يتم التذكير به تعسفيّا. كان أيضًا نذيرًا بالمأساة البوسنية، وهي مأساة شعب لم يتمكن من تنصيب نفسه كأمة مستقلة ذاتيّا تقيم في أراضٍ خاصة بها؛ وكان إعدادًا للملف المثقل الخاص بالأقليات المجرية في

رومانيا؛ وكان إضفاءً سالفًا للشرعية وتعميمًا للتفَجُّر العرقي الذي صاحب بناء تركيا وليدة المعاهدات والاتفاقات، ثم صاحب في أعقاب الحرب العالمية الثانية بناء الدولة البولندية التي أُفْرِغَت من سكانها الألمان، وأخيراً، وفيما بعد، بناء دولة الصرب في البوسنة.

وبالقياس إلى الالتباس الأول السابق ذكره، يبدو الالتباس الثاني أقل خطورة. إنه يعود إلى الطريقة التي اتبعها ويلسون لتزويد فكرة السيادة باعتبارات تصطبغ من جديد بالواقعية. كان نقد الاستعمار معتدلاً، حيث إنه يأخذ مصالح الحكومات في الحسبان؛ ولم تكن سلامة أراضي الشعوب مبدأ مطلقًا إذ كان يلزم تآلفه مع حق الحصول على منفذ بحري وذلك على الأقل في حالة الصرب والبولنديين. إذا كان ويلسون يستنكر السياسة الخارجية المبنية على المصالح المادية باعتبارها خطرة، وإذا كان يذكِّر بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ في حسبانها مصالح الدول الأخرى وخاصة مصالح دول أمريكا اللاتينية، فإنه لم يقلع عن اتباع سياسة تيودور روزفلت الخاصة بالهيمنة: هكذا احتفظ بوحدة احتلال عسكرية في نيكاراجوا، وأجرى مفاوضات معها لإقامة قاعدة عسكرية بحرية، وقام بلا تردد بالتدخل في سياسة هاييتي، وأظهر قوته أمام المكسيك باحتلاله لميناء ڤيراكروز وبمساعدته على إسقاط هويرتا [چنرال مكسيكي تولى الرئاسة ١٩١٣-١٩١٤] الذي ثارت حوله شبهة معاونة ناقلات النفط الإنجليزية...

إذًا هو نظام كامل انبثق، سيادة مثالية تجمع في رؤية أخلاقية بين البعدين الداخلي والخارجي للموضوع، لكن بسبب غموضها وتناقضاتها تؤذي بشدة ممارسات المبدأ الذي يعترف للشعوب بحق تقرير المصير. إنه مبدأ جميل يبدى العديد من البشر استعدادهم للموت من أجله، لكنهم يقتلون الآخرين أيضًا، وهو مبدأ يتأرجح بين تعريف موضوعي متعذر وتعريف ذاتي محفوف بمخاطر جمّة ويُجبر على إتمام إنجاز المناداة الذاتية بالسيادة. إنه مبدأ نبيل ويقول لنا ويلسون بأنه منشأ «مسئولية أخلاقية» تعلو فوق السيادات وتعمم التدخل: نحن نشدد هنا على أن الإفراط في السيادة يتعارض مع السيادة... إنه مبدأ نقي ومطلق، لكنه لا يصمد إلا باستخدام بعض الدعامات الواقعية، وباللجوء إلى بعض الانتهاكات التي يقيمونها كاستثناءات تؤكد القاعدة...

لعل الإبداع الرئيسي لمذهب ويلسون هو تأهيل استخدام مزدوج للسيادة بطريقة مبهمة ومُضْمَرة، ويدمج في الممارسة بين المثالية والواقعية، سيادة دول وسيادة شعوب، أمن وحق، أيديولوچية وسلطة. لم يتكون هذا المزيج العسير بوعي ولا عن قصد إطلاقًا، ولم يتم تنظير النتيجة إذ بقيت على الدوام كما هي غامضة في تعريفها كما في مكوناتها. فضلاً عن أن هذه المكونات تتباين وفقًا للظروف. مع ذلك بدءًا من عام ١٩١٨ لم يكن النظام الدولي بسماركيّا ولا ويلسونيّا، بل خليطًا تاركًا للفاعلين الاهتمام بوضع مقادير الجُرعات وفقًا لاستراتيچياتهم. وقد مزجت المعاهدات الموقعة لإنهاء الحرب بين مثالية نقاط ويلسون الأربع عشرة وبين واقعية الاتفاقيات السرية بين الحلفاء خلال الحرب: لعلهم تمسكوا بالجزء الأكثر سوءًا في كل من واقعية كليمنصو [رئيس وزراء فرنسا من ١٩١٧ إلى ١٩٢٠] التي تزيد من خطورة الآثار المستفزة والمفَجِّرة لنزاع مسلح، ومن مثالية ويلسون شديدة التبسيط والخاصة بالحقوق الوطنية. في المقابل أضفت هذه المثالية مظهرًا لراحة الضمير ـ بل وأخلاقيّا ـ على إعادة تنظيم يتشبث بشدة بعقيدة التوازن القديمة بين الدول والتي أظهرت منذ عهد قريب بأنها تقود مباشرة نحو المواجهة.

لحسن الحظ أن التاريخ لا يكرر نفسه: لقد نشأت الحرب الباردة من ذات المنهج الدامج، لكن بطريقة مختلفة تمامًا، أكثر نفعية على الأرجح، وبالتالي أقل قابلية بكثير للنزاع المسلح. من هذا الجانب كانت هذه الفترة من الأوقات العظيمة لتأكيد مبدأ السيادة وتعظيم شأنه. يلزم التذكير بأن السياق كان قد اختلف: لقد تطور عهد الردع نحو ذات اتجاه مفهوم القوة مع تزويده في الواقع بظل من النسبية: إن طبيعة وسائل التدمير ذاتها قد نزعت عن الدول إمكانية اتخاذ قرار باستخدامها بطريقة نهائية وحرة: إن تقدم التدفقات العابرة للجنسيات بسبب العولمة، وتزايد الاتصالات، والاعتماد المتبادل، وتعزيز الاستقلال الذاتي للأفراد، قد أحبط عنفوان «السيادة الباردة»، وأبطل العديد من المبادئ التي أسست البسماركية فيما مضى. مع ذلك اعتمدت قوة هذا الدمج الجديد أولاً على جدواه وعلى توافقه: كان هذا العالم الجديد ثنائي القطبية يقيم مواجهة بين أيديولوچيتين وبين دولتين كبيرتين في الوقت نفسه، وبذلك يعبِّر عن غموض مبدأ السيادة هذا المؤسَّس على الواقعية بقدر ما هو على المثالية.

بدا ظاهريّا أن تقسيم العمل بينهما يعمل بانتظام: كانت المثالية تنظِّم الخطاب البلاغي وتُضفي الشرعية على الممارسة التي ظلت ملتزمة بمفهوم بارد لسيادة الدولة. كان الشرق والغرب يجسِّدان عموميتين عالميتين تقوم كل منهما بطريقتها الخاصة بتمجيد حق سيادة الشعوب وبالإعراب عن اعتزامها، في المستقبل، تجاوز الحواجز التي تفصل بين الشعوب. كانت الدولية البروليتارية من جانب والليبرالية الجديدة من الجانب الآخر تعلنان بقوة متماثلة نهاية قضيتنا في وقت قريب إلى حد ما... مع ذلك لم تستطع المواجهة بين هاتين الرؤيتين سوى تأخير الآجال وإحياء سلطة الدولة ليست الشرعية فحسب بل والفاعلة أيضًا، وتسويغ حق الدولة كاملاً في الاغتراف من المصادر الواقعية للسيادة. كانت مهمة الاتحاد السوفييتي أولاً، ثم حلفائه الذين ضمهم إليه هي بناء الاشتراكية فى جزء من العالم، مع ذلك كان محاصراً: كذلك انقلب المخطط، وتم تأجيل الدولية إلى فيما بعد، وانمحى حق الشعوب أمام حق الدولة، المتراس النهائي الواقي، وموضع الأمن الحقيقي. إنه بالإفراط في نوع من الدولة الديكتاتورية المصطبغة بالماركسية يمكن الحفاظ على الهوية، ورفض مشروع مارشال، وإحباط المطامح الدولية للمعسكر الآخر. بالمثل، في مواجهة هذا التهديد، قام «العالم الحر» بإعادة تأهيل الدولة وترسانتها: كان الأمر يتعلق هنا بالتصدي لسياسة قوة خطرة، وللآثار الناجمة عن تدخل يستخدم دروب الدولية الشيوعية، وبمواجهة دولة الآخرين بدولته الخاصة

أصيب بيان ويلسون البليغ بالوهن. استطاع چورچ كينان [ديپلوماسي ومؤرخ أمريكي] منشئ عقيدة «الاحتواء» تجنيب حق الشعوب، والتنبيه بأنه في مواجهة الخطر السوفييتي يجب تغليب قوة الدولة؛ وأسرع في تطبيق هذه الواقعية على أمريكا اللاتينية ونشر فكرة أنه يجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لدعم النظم القوية بل والديكتاتورية الأكثر قدرة من الدول الديموقراطية على احتواء النفوذ الشيوعي[1]. وتم بعدها توسيع نطاق هذه الخطة لتشمل سلسلة كاملة من الدول المجاورة للاتحاد السوفييتي والصين: تركيا التي يحكمها الچنرالات، واليونان التي يحكمها الكولونيلات، وإيران التي يحكمها الشاه في مواجهة

(1) Cf. P.Grosser, *Le Temps de la Guerre froide*, Paris, Complexe, 1995, p. 26.

مصدق، وكوريا التي يحكمها سيجمان ري أو پارك شونج هي، والفلپين التي يحكمها ماركوس، وإندونيسيا التي يحكمها سوهارتو، وما الرأي بشأن ڤييتنام الجنوبية، أو كمبوديا التي يحكمها لون نول؟ باسم هذه القواعد الواقعية لم يفعل الاتحاد السوڤييتي الكثير لزعزعة استقرار هذه الديكتاتوريات بعد إقامتها، تمامًا مثلما فعلت الولايات المتحدة حين انحصرت في نطاق الكلام الطنَّان الحذر حينما وقع انقلاب براغ عام ١٩٤٨، وحينما اتخذت إجراءات قمعية في پولندا والمجر عام ١٩٥٦، أو عندما تم غزو تشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٦٨. وإذا ما كان استخدام الأيديولوچيا يتفاوت تبعًا للفاعلين وللعهود، فإنه يبرز من نظام القطبية الثنائية إشادة حقيقية بمبدأ عدم التدخل. يمكن أن ندهش من صلافة استخدام هذا المبدأ حيث إنه كان يتم العمل به فيما بين الكتلتين، لكن لا يتم تطبيقه داخل كل كتلة إلا نادرًا. كانت عقيدة بريجنيف [خليفة خروشتشوف كسكرتير أول للحزب الشيوعي السوڤييتي] من وجهة النظر هذه فصيحة وعقلانية، إذ كان يشيد بالتضامن بين المعسكر الاشتراكي، وبممارسة «الشقيق الأكبر» للتدخل الدوري في شئون الديموقراطيات الشعبية. ووفقًا لما سمَّاه تيتو [رئيس الحكومة الثورية اليوغوسلافية أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبح بعد الحرب رئيسًا للجمهورية لمدى الحياة] «السيادة المحدودة»، يعتبر كل حزب شيوعي مسئولاً ليس فقط أمام طبقته العاملة الخاصة، بل و أمام «الحركة الشيوعية الدولية أيضًا[1]. هذا التناقض الواضح يستهل مرحلة جديدة من تاريخ السيادة المضطرب: لقد ساهمت الحرب الباردة بخاصة في فصل السيادة عن الأمة لكي تربطها أولاً بالدولة وبمفهوم وضعي بشأن سلطتها. وتقود المسيرة بالضرورة إلى البحث عن منشأ السيادة الحقيقي، وعن نقطة امتلاكها النهائية وفقًا للتعبير الذي نستعيره من بودان: يقودنا هذا المفهوم من فكرة الدولة مباشرة إلى فكرة الكتلة.

والحالة هذه فالحدود الحقيقية هي تلك القائمة بين كتل، وهي تلك ذاتها التي أشار إليها ضمنيّا المندوب السوڤييتي لدى مؤتمر اليونسكو المنعقد في نيروبي عام ١٩٧٦، حين طالب باسم السيادة بتوقف إذاعة «أوروپا الحرة» عن بثها الموجَّه من

(1) Cf. F. Fejtö, *Histoire des démocraties populaires,* Paris, Le Seuil, 1969, p. 359 *sq*.

الغرب تجاه المعسكر الاشتراكي. وهي أيضًا الحدود التي تفصل بين نظم الأحلاف، حلف وارسو من ناحية، وأحلاف شمال الأطلنطي ومنظمة المعاهدة المركزية ومجلس الپاسيفيكي [حلف أنشئ عام ١٩٥١ ويضم نيوزيلاندا وأستراليا والولايات المتحدة] من الناحية الأخرى، التي تتكون كجماعات أمن حقيقية، بمعنى مساحات موحدة تلغي مخاطر النزاعات المسلَّحة في داخلها وآثار التهديد: وهي المساحات ذاتها التي ينبغي عليها، وفقًا لهوبز، أن تكون مُنتجة للدولة وللسيادة...

مع ذلك يجد القانون صعوبة في ملاحقة المسيرة: كيف يمكن إضفاء صفة رسمية على مبدأ السيادة مع تزويده بمناهج الدمج هذه التي تبدو في الواقع متعارضة مع تاريخه الخاص؟ كذلك، وفيما هو أبعد من هذه الممارسات الجديدة، فإن الفاعلين الأساسيين في الحرب الباردة هم الذين كانوا يعظِّمون فكرة السيادة التقليدية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كان مؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون الأوروپي مناسبة ممتازة. كان موضوعه الأول يؤكد بقوة المساواة بين سيادة الدول واحترام الحقوق المرتبطة بهذه السيادة: سلامة الأراضي، الاستقلال، حرية اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. بل ما هو أفضل أيضًا، تم التذكير صراحة بمبدأ عدم التدخل وبحق الشعوب في تقرير مصيرها أثناء انعقاد مؤتمر مدريد (١٩٨٠) ومؤتمر ڤيينا (١٩٨٦). كان التدخل الأمريكي في جرينادا، وخرق الاتحاد السوڤييتي لحق الأقليات الوطنية سببًا في تبادل رسائل لاذعة بين الشرق والغرب.

في الواقع كان هذا البناء يمثِّل قواعد مشتركة للكتلتين، ونوعًا من النموذج الذي ينظِّم قدرتهم على فهم العالَم. وكان في الوقت نفسه يتناظر مع ثقافة وأيديولوچية ترفعان ـ ظرفيًا على الأقل ـ من شأن الدولة ومن قيمة وظائفها التقليدية الخاصة بتقديم خدمات الأمن والدفاع؛ كان يتوافق مع الأولوية الممنوحة من الطرفين لضرورة القوة والتوازن؛ وكان يلبي الحاجة إلى ربط هذه المتطلبات مع المحافظة الدقيقة على حدود وسلامة الخريطة الأوروپية. كان حتى يغذي المنازعات بين الأيديولوچيات والمجادلات المترتبة عليها، إذ يقدم لكل معسكر فرصة فضح مخالفات الآخر العديدة لمثال السيادة الذي يعلنون ضرورة عدم المساس به (التصرفات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، وعدم احترام حقوق الشعوب

الاجتماعية من جانب؛ والتدخلات لدى الدول الشقيقة وعدم احترام الحقوق السياسية من الجانب الآخر). لقد تكشف هذا الاستخدام العجيب لمفهوم السيادة عن فائدته القصوى: كان يضع إطاراً قانونيّا للعلاقات، ويجمع الأطراف حول الجوهر، ويستنسخ في الوقت نفسه مناهج النزاع مما يتيح لكل رفيق الإعلاء من شأن ذاته. وقد استمرت الحرب الباردة وفرضت نفسها عن طريق تقديمها للخدمات المنتظرة منها: المحافظة على القوتين في كل من الجانبين، والعيش مع الجانب المواجه والحصول على الشرعية بفضح إخفاقات أو فضائح الآخر. وفي أثناء إنجاز هذه المهمة لم يلعب مبدأ السيادة دوراً هامشيّا. مع ذلك فَقَد هذا المبدأ جزءاً إضافيّا من وضوحه ومن بداهته: نجد السيادة حائرة بين الدولة والأمة، بين طموحها الواضح إلى توضيح حق، ونزعتها الوضعية نحو صياغة سيطرة، بين ارتباطها بأرض دولة ـ قومية واستنادها الواقعي إلى تكتلات، بين نزعتها إلى بناء نظام دولي واستخدامه لغايات حرب كلامية في المنافسة بين الدول. لم يحدث مطلقًا أن كانت السيادة وهمية وفي الوقت نفسه نفعية إلى هذا الحد.

تبرز هذه الخاصية المزدوجة أكثر حينما نبدِّل الجهات الأصلية. بالإضافة إلى المنافسة بين الشرق والغرب، يتبلور التوتر بين الشمال والجنوب أيضًا في فكرة السيادة المحددة في الواقع بطريقة مختلفة تمامًا. لقد تعلمت الشعوب المستعمَرة من أولئك الذين كانوا يهيمنون عليها فضائل السيادة المنبثقة مباشرة عن المسيانية الثورية. كان الأمر يتعلق بأمة تعاني وتطالب ببساطة شديدة بحق تقرير مصيرها. كان الوطنيون الأوائل الذين أثاروا شعوب الإمبراطوريات المستعمرة القديمة غير ملزمين بالتساؤل عما يبرر تأسيس شعب: لم يكونوا في حاجة للاختيار بين التعريف العرقي أو التاريخي أو السياسي للشعب. كانوا في كل مكان تقريبًا يقدمون الاحترام لمبدأ إقامة دول، الأمر الذي يعفي أبطال تصفية الاستعمار من ضرورة التسليم كثيرا بمذهب ثقافي: هكذا كان نهرو، وسوكارنو، وعبد الناصر، وبورقيبة، ونكروما... ومع ذلك لم يكن الموضوع غائبًا: في وقت الحصول على الاستقلال كان نهرو يعارض غاندي بشأن تعريف الأمة ذاته، إذ كان سياسيّا لدى الأول، وثقافيّا لدى الثاني، في حين أن سوكارنو افترق عن حتى بتفضيله الاستناد

إلى الأراضي أكثر من الاستناد العرقي. مع ذلك كان النضال المضاد للاستعمار في كل مكان يرتبط بقوة بالمطالبة بالسيادة على أراض تحتلها الدولة الاستعمارية، وبذلك يندرج في خط واضح لعله في غاية البساطة: إن القهر يصنع أمة، والأمة، بصفتها هذه، مفوَّضة بالمطالبة بحقها بأن تكون ذات سيادة[1].

بينما كان التعبير عن السيادة لا تشوبه شائبة قبل الاستقلال، إلا أنه واجه في المقابل صعوبة أكبر عند تطبيقه بعد الحصول على الاستقلال. كان خطاب غاندي الثقافي أو، بطريقة أكثر راديكالية، خطاب الوحدة الهندوكية، بل وخطاب الوحدة الإسلامية منذرين جزئيّا: كانت «الأمة» تحمل مدلولاً في مواجهة المستعمر، لكن هذا المدلول نقص مغزاه كثيراً عند اعتبار الأمة جماعة سياسية تضم الحَاكمين مع المحكومين. فيما هو أبعد من الاستقلال، سرعان ما أدى الاستيراد الضخم لنموذج الدولة - القومية الغربي، بلا تقييم نقدي مهم، إلى نزع الشرعية عن فرضية سيادة قومية تقوم بتنظيم العلاقات بين الحكام والمحكومين، وبإدارة ربط الدول الجديدة بالمسرح العالمي. إن ثأر العقيدة الثقافية التي فرضت نفسها بعد فشل القوميات العَلمانية الكبيرة قد عرقل الأمة، وأضر بفكرة السيادة، وأبعد دول الجنوب عن الأيديولوچيات السيادية الكبرى المستوردة من الغرب: تقوم الوحدة الإسلامية بنقد فكرة السيادة القومية مباشرة وتفضل عليها رؤية عابرة للجنسيات تضم المؤمنين، وتحل فرضيات جديدة متعلقة برابطة الانتماء محل التفكير بشأن حيازة السلطة النهائية.

حين ظهرت الاختلاجات الأولى لهذه المنازعة، كانت القومية في الجنوب تتدبر أمر اندماجها المحفوف بالمخاطر في المسرح العالمي: ما قيمة هذه السيادة القومية المجدَّدة في عالم يحتفي بإقامة سيادة يتصورها بلغة القوة والكتلة؟ كانت المفاهيم بين هؤلاء وأولئك متباعدة إلى أقصى حد، إذ تتكشف بأنها تتسم بالصلافة لدى هؤلاء في حين أنها لا تزال تتسم بالملائكية لدى القادمين الجدد: كيف يمكن التوفيق

(١) حول المجادلات بين سوكارنو وهاتا راجع:
G. Defert, *L'Indonesie et la Nouvelle-Guinée occidentale,* Paris, L'Harmattan. 1996,p.115-118; sur Gandi-Nehru, cf. Chr. Jaffrelot, *La Démocratie en Inde,* Paris, Fayard, 1998. p. 59 *sq*.

بين رؤية العالمين الأولين للسيادة باعتبارها منتجة للتبعية، وبين عالم ثالث لا يحصل على وحدته إلا من خلال قومية لا تزال طاهرة ومحمَّلة بالشعارات؟

كان هذا الأمر بالذات مبرر انعقاد مؤتمر باندونج من ١٨ إلى ٢٥ أبريل عام ١٩٥٥الذي ضم ٢٧ دولة حصلت غالبيتها على الاستقلال منذ أقل من عشر سنوات: من خلال قامات عبد الناصر، وسوكارنو، وشو آن لاي، ونهرو امتزجت الرغبة في الاحتفاء بعودة هذه الرؤية الرومانسية للسيادة القومية بالرغبة في تحقيق تجمُّع للدفاع عن هذه السيادة في مواجهة الهجمات القادمة من الشمال، ومن مركز النظام الدولي على وجه التحديد[1]. تم في المؤتمر الإعلان عن تحريم الاستعمار والتأكيد رسميّا على حق الشعوب المقهورة. إن المبادئ العشرة التي تم إعلانها لا تخادع: إننا نعثر فيها على أفكار روسو وجنود الثورة الفرنسية، ومبادئ ويلسون، بل ويرجعون بخاصة إلى الحق المدون في ميثاق الأمم المتحدة. كان العمل ماهراً: لقد تم فضح الثنائية الحاذقة التي أقامتها الدول الكبرى؛ كما تم إبراز الجزء المثالي الذي تسوسه هذه الدول وإعادة توجيهه بقوة نحو أسياد العالم. لم ترض الدول الكبرى عن باندونج، وارتابت في عواقبه، ولم تستطع مواجهته إلا بالكلام الطنَّان. أطلق اسم «مبادئ التعايش السلمي» على هذه المبادئ العشرة، كما لو كانوا يقترحون بديلاً للعالم القائم وقتها. لنلقي نظرة عليها: احترام الحقوق الإنسانية الأساسية، احترام «سيادة وسلامة أراضي جميع الأمم»، الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وجميع الأمم الصغيرة والكبيرة، عدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، احترام حق الأمم في الدفاع عن نفسها ذاتيّا وجماعيّا، رفض إجراءات الدفاع الجماعي الذي يستهدف خدمة مصالح الدول الكبرى ورفض جميع أشكال الضغوط التي تمارسها هذه الدول، تسوية المنازعات سلميّا، رفع مستوى التعاون، واحترام العدالة.

لكن الأمر لا يتعلق بمجرد إصدار بيان، فهو محاولة لتصور ما تريد السيادة قوله في عالم أصبح ثنائي القطبية. نلاحظ اللجوء المتكرر إلى فكرة الدولة الكبرى، التي يتم فضحها صراحة في وثيقة دولية لأول مرة باعتبارها مصدر التهديد

(1) O. Guitard, *Bandoeng et le réveil des peuples colonisés*, Paris, PUF, 1969.

الرئيسي الذي يضغط على فكرة السيادة الوطنية. ونرى جيداً كيف أن هذا الاعتقاد قد قاد مباشرة نحو فضح أحلاف الدفاع الجماعية، أي هذه التجمعات الأمنية التي كانت بداية نشوء مفهوم الكتلة ذاته: منذ الآن أصبح لزاماً على السيادة الوطنية الاقتران بعدم الانحياز. ونلاحظ أخيراً ضيق الهامش بين التدخل الممقوت الوارد في المبدأ الرابع وبين التعاون المنشود الوارد في منطوق المبدأ التاسع. في الواقع إن النص الذي تمت الموافقة عليه في باندونج يقع بين تفسيرين يلزم استبعاد كليهما: إنه ليس بلاغة لاذعة يسخر منها البعض، ولا برنامجاً مشتركاً لدبلوماسية عالمية جديدة كما أعلن الآخرون. إنه إفصاح أمم شابة عن الرغبة في إشهار ذاتها وفي المقاومة وبعدأن عرفت المخاطر التي تواجهها في هذا العالم، لكنها كانت لا تزال تجهل الآثار السامة لعصر ثقافي بدأ في الظهور على أراضيها. كانت السيادة الوطنية رمزاً لأوهامها.

نشأ عن ذلك نهج كامل اندرج تدريجيّاً في الحياة الدولية. وبرز محوران مهمان يمكن أن يتناقضا لو تم دفعهما لكي يصلا إلى نهايتهما: عدم الانحياز من جانب، والتكفل الشامل بالتنمية الاقتصادية من الجانب الآخر. وعند انعقاد مؤتمر بلجراد (سبتمبر ١٩٦١)، تمت دعوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى التخفيف من التنافس على القوة بينهما، ومن اتباع سياسة الكتل، في حين أعيد تأكيد المبادئ العظيمة: حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي الاستقلال، وفي حرية التصرف في ثرواتها؛ ودعيت الأمم المتحدة إلى تقديم مساعدة اقتصادية للبلدان النامية. عادت الفكرة إلى الظهور عام ١٩٧٠ في لوزاكا ثم بخاصة عام ١٩٧٣ في الجزائر تحت رئاسة هواري بومدين الرمزية: تم حينذاك التوقيع على ميثاق «الأمم البترولية» واستنكار هيمنة الأغنياء. حينما استعاد العالم الثالث العناصر الرئيسية الواردة في ميثاق ال «٧٧» الذي تم توقيعه قبلها ببضع سنوات، فإنه بذلك منح السيادة مدلولاً جديداً: فيما هو أبعد من الموضوعات السياسية، من المفترض احترام حق كل دولة في التنمية، وقيام الأكثر غنى بمساعدة الأكثر فقراً[1].

(1) Cf. notamment C. Comeliau, *Mythes et espoirs du tiers-mondisme*, Paris, L'Harmattan, 1986.

«معونة» بدون تدخل: هل هذا ممكن؟ إننا نعود لنرتبط من جديد بهذا المسلك الوهمي الذي من المؤكد أنه لم يتخل مطلقًا عن مختلف تحولات السيادة. مع ذلك نحن في قلب مبادرة فعَّالة تجمع بين ورثة باندونج: ففي عام ١٩٦٤ حصل هؤلاء على إنشاء «منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» CNUCED بقصد إقامة حوار بين الأغنياء والفقراء لتحسين المبادلات العالمية، بينما تم في العام التالي إنشاء «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» PNUD بهدف تشجيع سياسة متعددة الأطراف للمساعدة وللاستثمار في البلدان المحرومة من الحظ(١).

مع ذلك ظل جوهر المعونة بين أيدي مؤسسات بريتون وودز، صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين يديرهما ويهيمن عليهما ممثلو الولايات المتحدة صاحبة أكبر اكتتابات ومساهمات والتي تتصرف وتتدخل في البلدان الأكثر فقراً وفقًا لوسائل يتم قبولها رسميًا، لكنها في الواقع مفروضة تحت ضغط الحاجة. هكذا شهدت مغامرة باندونج خيبة أمل مزدوجة: عدم انحياز يزداد وهمًا أكثر فأكثر في عالم يتطلب بقاء الضعيف فيه أن يصبح في غالبية الأحوال مشايعًا، إلى حد جذبه إلى مؤتمرات تستند إلى مدلول سياسي حقيقي؛ ومطالبة بالحق في التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الموافقة الإجبارية على معونة مشروطة أكثر فأكثر.

بطريقة ذات مغزى، أثبتت المؤتمرات المتلاحقة للاحتفاء بعدم الانحياز تزايد تبعية دول العالم الثالث لأحد المعسكرين: لقد أشادت مؤتمرات القمة المنعقدة في كولومبو (١٩٧٦)، وفي هاڤانا (١٩٧٩)، وفي نيودلهي (١٩٨٣)، وفي هراري (١٩٨٦) بفضائل السيادة الوطنية بطريقة رسمية، لكن أعقبتها أحداث فعلية تتسم بالعودة إلى الحرب الباردة وبتزايد تأثير النزاعات التي تُشرك الجنوب في ثنائية قطبية متوطدة: حروب كمبوديا، وأنجولا، وإثيوبيا، بل وأيضًا صعوبات تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

مع ذلك، وفيما هو أبعد من هذا الفشل، أمكن الاستفادة من التأكيد على حق، ومن إعادة بناء رؤية مثالية بشأن السيادة كقاعدة لعملية تعبئة دولية، كما أنها أوحت - جزئيًا على الأقل - ببعض مبادئ للسياسة الخارجية. بل ما هو أكثر أيضًا، لقد انتفع

(1) Cf.G. Arnaud,*Vingt Années au service de l'investissement humain,* Genève, PNUD, 1986

مفهوم السيادة هذا (وما زال ينتفع) من ميزة كونه قريبًا من النصوص العظيمة الخاصة بالحق ومن الأحاديث الرسمية البليغة التي تدلي الدول بها: هكذا فهو يمثل ضغطًا على الدول الكبرى لا يستهان به. وعندما تصدَّع نظام القطبية الثنائية ثم انهار، اكتسب هذا المفهوم معنى كانوا قد نزعوه عنه: لا ندهش في ظل هذه الظروف من أنه في أعقاب سقوط حائط برلين ازدهرت من جديد الخطابات التي تستلهم بوضوح مبادئ ويلسون عندما تتحدث عن «النظام العالمي الجديد» (١).

هذه النظرة العامة على التاريخ بطريقة متتابعة، هي بنوع خاص مبسَّطة للغاية. لقد أظهرت حرب الخليج أنه يجب على هذه العودة إلى مذهب ويلسون أن تأخذ في حسبانها آثار القوة، كما أصبحت أداة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر من كونها إعادة تأهيل لإرشادات مثالية تعود إلى الزمن الغابر(٢). أما بالنسبة للعالم الثالث الذي تحرر أخيرًا من أغلال القطبية الثنائية، فقد فقد مع هذه الأغلال كل حافز لتأكيد وجوده: لم يعد لحركة عدم الانحياز أي مبرر للوجود في الوقت الذي أمكنها فيه، كما في بلجراد (١٩٨٩) أو چاكارتا (١٩٩٢) الاستحواذ على مشاكل حقيقية: البيئة، وحقوق الإنسان، والعولمة... إن التناقض جسيم: حيث كان يمكنها التوقف عن كونها مُحْتجَّة، تنازلت نظرية السيادة التي يتبناها العالم الثالث عن جزء من حيويتها: وحيث كان يمكنها صياغة عقيدة مستحدثة تتناسب مع المناهج الجديدة للعولمة، تحجَّرت في وظائف وهمية: درع هشّ ورمزي لحماية الضعفاء في مواجهة الأقوياء، أو بخاصة في مواجهة العَولمة؛ ساتر غير شرعي تستخدمه النظم الديكتاتورية الراغبة في الحفاظ على سلطاتها القمعية؛ حُجَّة ميسورة يستخدمها أصحاب مشروعات الهوية الأكثر صلافة في استنكارهم للعولمة. في الوقت الذي يعيد فيه الشمال توسيع نطاق القوة بعيدًا عن الحلول الوسط التي كان يجريها في ظل نظام قطبية ثنائية بطل مفعولها، يشرد الجنوب في حديث طنان عن سيادة شديدة الشكلية إلى حد لا يمكِّنها من أن تكون فاعلة وجديرة بالتصديق.

(1) Cf. notamment *«L'Occident et la guerre des Arabes» Hérodote,* avril 1991; M. Weller, *Iraq and Kuwait: the Hostilities and Main Aftermath,* Cambridge, 1993.

(2) Cf.P. Rogerset M. Dando, *A Violent Peace, Global Security after the Cold War,* Londres, Brasseys, 1992.